

أصداء من سورية

تشرين الأول - العدد 5



الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي



المبدأ التوجيهي 19:

1 - يتوجب أن يتلقى جميع الجرحى والمرضى من النازحين داخلياً بما فيهم الأفراد ذوو الإعاقة، أعلى درجات الرعاية والعناية الطبيتين دون تأخير أو تمييز لدواع غير طبية. كما يتوجب توفير الخدمات النفسية والاجتماعية للنازحين داخلياً عند الحاجة.

مقدمة

لقد أدى النزاع الدائر في سورية إلى نزوح جماعي للسكان وتزايد الاحتياجات الإنسانية في البلاد، حيث تقدر الأمم المتحدة أن ما مجموعه 6,45 مليون فرد قد نزحوا داخلياً و10,8 مليون فرد قد أضحوا بحاجة إلى مساعدة إنسانية. كما يعاني العديد من السوريين نتيجة خوضهم أحداثاً مؤلمة من مشاكل مختلفة نفسية اجتماعية مما يؤثر عليهم سلباً ويعيقهم من إتمام مهامهم اليومية وحفاظهم على علاقات اجتماعية وأسرية وطيدة واهتمامهم بصحتهم البدنية. ويقدر أن أكثر من 350,000 فرد يعانون من مستوى حاد من الاضطرابات النفسية، وأكثر من مليوني فرد يعانون من مستوى خفيف إلى متوسط من المشاكل النفسية كالقلق والاكتئاب، فضلاً عن معاناة نسبة كبيرة منهم من مستوى متوسط إلى حاد من الضيق النفسي (منظمة الصحة العالمية). كما يقدر عدد النساء في سورية اللواتي يتعرضن إلى اكتئاب ما قبل وما بعد الولادة بـ 10-15٪ من النساء الحوامل (صندوق الأمم المتحدة للسكان).



السياق السوري

هنالك طرق عديدة لتحسين حياة الناس الذين يعانون من اضطرابات عقلية منها صياغة السياسات والخطط والبرامج التي تساهم في تقديم خدمات أفضل لهم. وعلى الرغم من وجود تشريع في سورية بخصوص الصحة العقلية إلا أنه يعود للعام 1953 مما يجعله غير مواكب للعصر الحالي. وقد صاغت وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية تشريعات جديدة تتعلق بالصحة العقلية في عام 2010 لكن لم تتم مصادقتها بعد. كما روجت سياسة الصحة العقلية في سورية في 2007 وأقرت رسمياً في 2011 وهي تهدف إلى دمج الصحة العقلية في الرعاية الصحية الأولية ونظم الرعاية الصحية الثانوية، بما في ذلك إشراك مهنيي الصحة العقلية في مراكز الرعاية الصحية الأولية، وإدراج وحدات الطب النفسي ضمن المستشفيات العامة، وتنظيم حملات توعية للحد من وصمة العار المرتبطة باضطرابات الصحة العقلية. كما أنشأت في عام 2001 مديرية للطب النفسي داخل وزارة الصحة لتحسين خدمات الصحة العقلية وتطويرها.

تعد الحالة النفسية الاجتماعية أساسية في تعريف الشخص السليم. حيث يعكس مصطلح "النفس الاجتماعي" العلاقة الديناميكية بين الوضع النفسي والاجتماعي للفرد الذي تهدده الأزمات والطوارئ تهديداً حقيقياً.

يستخدم مصطلح الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي لوصف مجموعة واسعة من التدخلات الرامية إلى تعزيز الحالة النفسية الاجتماعية والحد من الاضطرابات النفسية التي يعاني منها الأفراد بشكل طبيعي أو بسبب الأزمات الطارئة فضلاً عن معالجتها. ويشمل الدعم النفسي الاجتماعي إدماج الاعتبارات النفسية في الخدمات الأساسية، وتعزيز الدعم المبني على العائلة والمجتمع، وتقديم المساعدة بشكل موجه إلى الأفراد والأسر والمجموعات، وتوفير خدمات الصحة النفسية المتخصصة لمن يحتاجها.

تنتشر مشاكل الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية في كافة مجتمعات العالم إلا أنها أكثر شيوعاً بين الأفراد الذين واجهوا محناً كالتعرض لأزمة إنسانية حيث يتضاعف عندها عدد الاضطرابات النفسية بأشكالها الحادة والمتوسطة والخفيفة.

إن خوض الأزمات يمكن أن
ينعكس سلباً على صحة الأفراد



العقلية وعلى حالاتهم النفسية والاجتماعية.
حيث أن التعرض للعنف والكوارث، وفقدان
أفراد العائلة والأصدقاء أو الانفصال عنهم،
وتدهور الأوضاع المعيشية، وعدم القدرة
على الدفاع عن النفس أو عن العائلة،
وعدم الحصول على الخدمات اللازمة
يمكن أن تؤثر على توازن الأفراد والأسر
والمجتمعات المحلية على المدى القصير
أو الطويل.



وقد طُرح نموذج متعدد التخصصات في الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي مؤخراً في عدة محافظات في البلاد حيث طورته مجموعة من منظمات الأمم المتحدة في سورية لضمان توفير خدمات شاملة يقدمها فريق من مختصي الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي إلى المرضى وعائلاتهم.

ما زالت الدراسات الجامعية والدراسات العليا التي تقوم بإعداد مختصي الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي بحاجة إلى مزيد من الدعم. إذ أن الاستثمار في بناء القدرات يمكن أن يحدث فرقاً هائلاً في مستوى الخدمات المقدمة في البلاد.

الإطار القانوني الدولي

يشكل كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) ما يعرف باسم «الشرعة الدولية لحقوق الإنسان». وتنص المادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن جميع الناس أحرار ومتساوون في الحقوق والكرامة وبذلك يحق للمصابين باضطرابات عقلية التمتع بحقوق الإنسان الأساسية والحماية من انتهاكاتها حيث أن الالتزام الأساسي لحقوق الإنسان المذكور في الصكوك الثلاثة هو الحماية من التمييز.

2. الصحة العقلية وحقوق الإنسان والتشريعات، منظمة الصحة العالمية 2005



إن الأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية هم أكثر عرضة لسوء المعاملة وانتهاك الحقوق. ويلاحظ انخفاض مستوى الوعي بين النازحين السوريين حول الصحة العقلية ووصمة العار التي تتعلق باضطراباتها مما يستدعي الحاجة إلى التوعية بقضايا الصحة النفسية.

ويسمح قانونياً للأطباء النفسيين والممارسين العاملين المدربين وأطباء الأعصاب والأطباء النفسيين المقيمين تقديم خدمات الطب النفسي في سورية حيث تدوم رخصتهم في ممارسة الطب النفسي مدى الحياة. وعلى الرغم من طرح مبادرة لمراجعة سنوية للتراخيص الممنوحة وذلك من أجل ضمان أعلى معايير تقديم الخدمة، إلا أنه في الوقت الحاضر ليس هنالك من نظام ترخيص قانوني لعلماء النفس والمرضى النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين، ولا هيكلية تشريعية لمراقبة الخدمات النفسية والعمل الاجتماعي والإرشاد المدرسي والتمريض النفسي. كما صدر قرار من وزارة الصحة السورية بإنشاء مجلس للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في عام 2012 كهيئة تضم كافة الجهات المعنية إلا أنه لم يتم تنفيذه بعد.

ثمة نقص في عدد مختصي الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في سورية وبخاصة الأطباء النفسيين. ويقدر عدد الأطباء النفسيين في البلاد بحوالي 40 طبيباً فقط يتواجدون بشكل رئيسي في دمشق. كما أنه ثمة نقص في الأدوية النفسية في السوق المحلية بسبب الأضرار التي لحقت بمصانع الأدوية وتحديات الوصول وصعوبة المواصلات بسبب الأزمة.



وعلاوةً على ذلك ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن يشمل الحق في الصحة حق الحصول على خدمات إعادة التأهيل³ أي أن ذلك يتضمن حق الوصول إلى الخدمات التي تعزز الاعتماد على الذات والاستفادة منها.

كما أن الحق في الكرامة محمي أيضاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتشمل الحقوق الأخرى الهامة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان حق الاندماج في المجتمع، وحق الحصول على السكن اللائق⁴، وحق الحرية والأمان الشخصيين⁵، والحاجة للعمل الإيجابي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم الأشخاص ذوو الاضطرابات النفسية. كما ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية⁶.



فضلاً عن ذلك تسلط مبادئ الأمم المتحدة لحماية الأفراد في مجال الصحة العقلية⁷ الضوء على الحريات والحقوق الأساسية للأفراد بما في ذلك الحصول على أفضل رعاية صحية نفسية متاحة، وحق التعامل مع الأفراد المصابين بمرض عقلي بإنسانية واحترام وحماية من الاستغلال الاقتصادي والجنسي وغيرهما من أشكال الاستغلال والإيذاء الجسدي والمعاملة المهينة، وكذلك حق التعامل معهم دون تمييز بسبب مرضهم، وحقهم في ممارسة جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3. التعليق العام رقم 5، للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
4. التعليق العام رقم 5، للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
5. المادة 9، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
6. المادة 12، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
7. المواد 23، 25، 27، 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل
8. 17 كانون الأول 1991، 46/119

كما يهدف التعليق العام 14 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مساعدة البلدان على تنفيذ المادة 12 منه والذي ينص على أن الحق في الصحة يشمل حرية الفرد وحقه في التحكم بصحته وجسده بما في ذلك الحق الجنسي والإنجابي، وحق التحرر من التدخل بما فيه عدم التعرض للتعذيب والعلاج الطبي غير المرغوب به والتجارب. كما تشمل هذه الحقوق أيضاً الحصول على الحماية الصحية التي توفر تكافؤ الفرص بين الناس من أجل التمتع بأعلى مستوى يمكن الحصول عليه من الصحة. ووفقاً للجنة المذكورة أعلاه يشمل الحق في الصحة العناصر المترابطة التالية: التوفر، وسهولة الوصول، والقبول، والجودة.

كما تشمل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الملزمة قانوناً حماية الأطفال من كافة أشكال الإيذاء البدني والعقلي، وعدم التمييز، والحق في الحياة والبقاء والنمو، والمصالح الفضلى للطفل، واحترام آراء الطفل⁷.

استجابة قطاع الحماية



تقسم استجابة قطاع الحماية إلى أربعة مستويات وتتضمن حسب المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أنشطة منظمة في الدعم النفسي الاجتماعي للفئات المتضررة المقيمة في مراكز الإيواء، وإدماج الاعتبارات النفسية في الخدمات الأساسية لأكثر من 6,000 نازح ضمن مراكز الإيواء، وأنشطة بناء القدرات للمتطوعين والمختصين، فضلاً عن توفير خدمات متخصصة في الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي. هذا وقد تم منذ بداية عام 2014:

- توفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي لـ 9,233 نازحاً من خلال فرق متعددة الاختصاصات في العيادات في دمشق وريف دمشق. حيث تلقى 62٪ منهم تدريباً في خدمات إدارة الحالات من علماء نفس مدربين، و تلقى 27٪ منهم علاجاً متخصصاً في الصحة النفسية من أطباء نفسيين، كما تلقى 11٪ منهم جلسات علاج نفسي.
- تنظيم تدريب لـ 250 من أطباء الرعاية الصحية الأولية في سبع محافظات على برنامج راب فجوة الصحة النفسية كجزء من خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي المتكاملة في الرعاية الصحية الأولية.
- إلحاق 36 عالماً نفسياً ببرنامج دبلوم العلاج النفسي الذي يعد الأول من نوعه في البلاد. حيث يزود البرنامج المتدربين بالمهارات اللازمة لتقديم المشورة الأساسية والمتقدمة والعلاج الأسري والعلاج السلوكي المعرفي.
- تدريب 1,103 مختصاً وعاملاً في المجتمعات المحلية على المهارات والأدوات والسلوك المتعلق بهذه القضية. حيث استفاد 15 مختصاً من تدريب المدربين الخاص بالعاملين في الخطوط الأمامية، واستفاد 919 عاملاً في الخط الأمامي على التواصل الداعم والإسعافات الأولية النفسية في مختلف المحافظات. كما استفاد 100 عامل مجتمعي ومتطوع على التواصل غير العنيف، بالإضافة إلى إعداد 16 مختصاً من خلال برنامج ماجستير «الدعم النفسي الاجتماعي والحوار» و 20 فرداً من فرصة تدريب متخصص على التدخل المبني على الفنون واستفادة 37 متطوعاً من تدريب الدعم الأساسي النفسي والاجتماعي، والإسعاف الأولي النفسي، واعتبارات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في العنف المبني على الجنس، وأنشطة غير تخصصية للدعم النفسي الاجتماعي، واحتياجات الخاصة للأطفال والمراهقين، ودعم الأقران.
- تدريب 202 مديراً لمراكز الإيواء في دمشق وريف دمشق وطرطوس وحلب وحمص على كيفية حماية الحالة النفسية الاجتماعية للسكان وتعزيزها.
- توفير الدعم الفني المستمر لمقدمي الرعاية في دار أيتام في ريف دمشق يضم 195 يتيماً.
- إجراء متطوعين وعلماء نفس مدربين على موضوع الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي أكثر من 1,700 نشاط نفسي اجتماعي لمجموعات تضم 1,800 نازح من الأطفال والأمهات والمراهقين في مراكز الإيواء.
- تحويل مركز رعاية الأطفال والأسرة في دمشق إلى مساحة صديقة للطفل قدمت خدمات تخصصية وغير تخصصية إلى 909 طفلاً متضرراً و 125 طفلاً من ذوي الاحتياجات الخاصة بمساعدة من المتطوعين حيث استفاد منها أيضاً 205 من الأهالي/ مقدمي الرعاية حتى الآن. علاوة على ذلك فقد قدم الدعم لثلاث مستشفيات حكومية وغير حكومية في دمشق واللاذقية من أجل إنشاء وحدة للصحة العقلية لتلبية الاحتياجات النفسية للمرضى.
- إدراج خدمات متكاملة في 27 من الفرق المتنقلة و 28 عيادة ثابتة وتقديم استشارات في الدعم النفسي الاجتماعي بالتعاون مع شركاء محليين.
- بناء القدرات في مجال الدعم النفسي الاجتماعي لنحو 300 من مقدمي الخدمة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وموظفي الأمم المتحدة.

